

## جدول (١٥): ملخص الدين العام المحلى

عند مستويات تجميعية مختلفة<sup>١/</sup>

(مليون جنيه)

	بيان ربع سنوى				بيان سنوى				
	مارس-٢٠١٦*	ديسمبر-١٥	سبتمبر-١٥	مارس-١٥	يونيو-١٥	يونيو-١٤	يونيو-١٣	يونيو-١٢	يونيو-١١
إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة <sup>٢/</sup>	٢,٤٦٢,٣٠٤	٢,٣٦٨,٤٥٥	٢,٢٤٨,٧٥٠	١,٩٩٨,٢٠٠	٢,٠٨٤,٧٤٨	١,٦٩٩,٩٤٦	١,٤٤٤,٣٧٠	١,١٥٥,٣١٢	٩٦٧,٢٩٠
	(٢٣.٢)	(٢٥.٠)	(٢٥.٢)	(٢٤.٦)	(٢٢.٦)	(١٧.٧)	(٢٥.٠)	(١٩.٤)	(١٩.٧)
ودائع أجهزة الموازنة العامة	٢٦٣,١٣٩	٢٤٨,٢٩٨	٢٤٤,٤٠٣	٢١٧,٥٤٢	٢١٨,٥٦٠	١٦١,٤٨٥	١٨٣,٢٣٠	١٦٤,٧٨٨	١٥٩,١٧٨
	(٢١.٠)	(٢٢.١)	(٣٤.٩)	(٣٦.٨)	(٣٥.٣)	(-١١.٩)	(١١.٢)	(٣.٥)	(١٠.١)
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	٢,١٩٩,١٦٥	٢,١٢٠,١٥٧	٢,٠٠٤,٣٤٧	١,٧٨٠,٦٥٨	١,٨٦٦,١٨٨	١,٥٣٨,٤٦١	١,٢٦١,١٤٠	٩٩٠,٥٢٤	٨٠٨,١١٢
	(٢٣.٥)	(٢٥.٣)	(٢٤.١)	(٢٣.٢)	(٢١.٣)	(٢٢.٠)	(٢٧.٣)	(٢٢.٦)	(٢١.٧)
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة <sup>٣/</sup>	٢,٢٩٤,١١٦	٢,١٩٩,٥٨٩	٢,١٠٩,٦٥٠	١,٨٧٦,٥٠٢	١,٩٦٣,١٢٥	١,٥٩٧,٨٧٠	١,٣٦٣,٦٨٦	١,٠٨٧,٩٤٥	٨٨٩,٠٤٥
	(٢٢.٣)	(٢٣.٢)	(٢٥.١)	(٢٤.٨)	(٢٢.٩)	(١٧.٢)	(٢٥.٣)	(٢٢.٤)	(٢١.٢)
ودائع الحكومة العامة	٢٨٦,٠٤٥	٢٦٨,٤٣٤	٢٦٣,٥٣٣	٢٣٢,٩١٣	٢٣١,٠٠٤	١٧٢,٦٧٨	١٩١,٣٩٥	١٧٣,٢٩٢	١٦٦,٥٢٧
	(٢٢.٨)	(٢٣.٤)	(٣٢.٨)	(٣٨.٥)	(٣٣.٨)	(-٩.٨)	(١٠.٤)	(٤.١)	(٥.٠)
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	٢,٠٠٨,٠٧١	١,٩٣١,١٥٥	١,٨٤٦,١١٧	١,٦٤٣,٥٨٩	١,٧٣٢,١٢١	١,٤٢٥,١٩٢	١,١٧٢,٢٩١	٩١٤,٦٥٣	٧٢٢,٥١٨
	(٢٢.٢)	(٢٣.٢)	(٢٤.١)	(٢٣.١)	(٢١.٥)	(٢١.٦)	(٢٨.٢)	(٢٦.٦)	(٢٥.٧)
إجمالى الدين العام المحلى <sup>٤/</sup>	٢,٣٥٠,٠٨٢	٢,٢٤٠,٦٨٣	٢,١٣٩,٧٩٦	١,٨٩٢,٤٤٢	١,٩٨٠,٩٦٩	١,٦٤٨,٥٢١	١,٤١٠,٦٤٣	١,١٢٩,٠٣٠	٩٣٢,٤٦٠
	(٢٤.٢)	(٢٥.٥)	(٢٨.٢)	(٢٢.٥)	(٢٠.٢)	(١٦.٩)	(٢٤.٩)	(٢١.١)	(٢١.١)
الودائع <sup>٥/</sup>	٣٥٤,٠٢٢	٣٣١,٠٠٧	٣١٩,٧٥١	٢٨٢,٧٩٣	٢٨٦,٣٣٥	٢٠٧,٥٣٤	٢٢٠,٣٣٥	١٩٨,٠٦٦	١٩١,١١٦
	(٢٥.٢)	(٣٠.٩)	(٤٦.٥)	(٤٤.٢)	(٣٨.٠)	(-٥.٧)	(١١.١)	(٣.٦)	(١٢.٣)
صافى الدين العام المحلى	١,٩٩٦,٠٦٠	١,٩٠٩,٦٧٦	١,٨٢٠,٠٤٥	١,٦٠٩,٦٤٩	١,٦٩٤,٦٣٤	١,٤٤٠,٩٨٧	١,١٩٠,٣٠٨	٩٣٠,٩٦٤	٧٤١,٣٤٤
	(٢٤.٠)	(٢٤.٥)	(٢٥.٤)	(١٩.٤)	(١٧.٦)	(٢١.٠)	(٢٧.٩)	(٢٥.٦)	(٢٣.٦)
<b>ملاحظات (نسبة إلى الناتج المحلى الإجمالى) /٧/</b>									
إجمالى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	%٨٨.٩	%٨٥.٥	%٨١.١	%٨٢.٢	%٨٥.٨	%٨٠.٩	%٧٨.٣	%٦٩.٧	%٧٠.٥
صافى الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة	%٧٩.٤	%٧٦.٥	%٧٢.٣	%٧٣.٣	%٧٦.٨	%٧٣.٢	%٦٨.٤	%٥٩.٨	%٥٨.٩
إجمالى الدين المحلى للحكومة العامة	%٨٢.٨	%٧٩.٤	%٧٦.١	%٧٧.٢	%٨٠.٨	%٧٦.٠	%٧٤.٠	%٦٥.٧	%٦٤.٨
صافى الدين المحلى للحكومة العامة	%٧٢.٥	%٦٩.٧	%٦٦.٦	%٦٧.٦	%٧١.٣	%٦٧.٨	%٦٣.٦	%٥٥.٢	%٥٢.٧
إجمالى الدين العام المحلى	%٨٤.٨	%٨٠.٩	%٧٧.٢	%٧٧.٩	%٨١.٥	%٧٨.٤	%٧٦.٥	%٦٨.٢	%٦٨.٠
صافى الدين العام المحلى	%٧٢.٠	%٦٨.٩	%٦٥.٧	%٦٦.٢	%٦٩.٧	%٦٨.٦	%٦٤.٦	%٥٦.٢	%٥٤.١

المصدر: وزارة المالية و البنك المركزى المصرى

( ) معدل النمو عن العام السابق.

\* بيان مبدئى، خاضع للمراجعة.

١/ تم مراجعة بيانات الدين المحلى فى ضوء قواعد التقسيم المتعارف عليها دولياً. وتعكس البيانات الدين المحلى لثلاث مستويات تجميعية هي: الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة، الدين المحلى للمجموع للحكومة العامة، والدين العام المحلى للمجموع. يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحق على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المحلى المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى. أما عن الدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى للمجموع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

٢/ يمثل المديونية المستحق على أجهزة الموازنة العامة (وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية).

٣/ جدير بالذكر ان التراجع فى ودائع أجهزة الموازنة العامة ترجع الى استخدام حوالي ٦٠ مليار جنيه وفقاً للقرار الجمهورى رقم ١٠٥ لعام ٢٠١٣.

٤/ يمثل رصيد الدين المحلى للمجموع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة وبنك الإستثمار القومى وصناديق التأمين الإجتماعى بعد إستبعاد المديونيات والعلاقات الداخلية فيما بين القطاعات الثلاثة والتي تتمثل فى إقتراض أجهزة الموازنة العامة من بنك الإستثمار القومى، سندات وزارة المالية لدى صناديق التأمين الإجتماعى وبنك الإستثمار القومى، سندات صناديق التأمين الإجتماعى وأخيراً إقتراض بنك الإستثمار القومى من صناديق التأمين الإجتماعى.

٥/ يمثل رصيد الدين المحلى للمجموع المستحق على الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد إقتراض الهيئات الاقتصادية من بنك الإستثمار القومى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٦/ ودائع الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية بعد إستبعاد ودائع صناديق التأمين الإجتماعى وإقتراض قطاع الموازنة من الهيئات الاقتصادية.

٧/ قامت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى بمراجعة السلسلة الزمنية للناتج المحلى الإجمالى ابتداءً من عام ٢٠١٢/٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وفقاً للتعداد الاقتصادى للعام المالى ٢٠١٣/٢٠١٢ والذى ساعدت نتائجه فى تحقيق قدر أكبر من شمولية المنشآت بالإضافة إلى تحسين تقديرات حجم القطاع غير الرسمى. وقد تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى ليبلغ ٢٤٢٩.٨ مليار جنيه فى عام ٢٠١٥/٢٠١٤. وجدير بالذكر أنه قد تم حساب المؤشرات الربع سنوية باستخدام بيانات الناتج المحلى الإجمالى للعام بأكمله. كما تم مراجعة تقديرات الناتج المحلى الإجمالى مؤخراً لتصبح ٢٧٧١.٣ مليار جنيه فى عام ٢٠١٦/٢٠١٥، بدلاً من تقديرات سابقة بنحو ٢٨٣٣.٤ مليار جنيه فى ضوء الأداء الفعلى لأهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة يوليو - ديسمبر ٢٠١٦/٢٠١٥.